

2016/10/24

من وزيرة المالية إلى

2918

الموضوع: حول الخصم من المورد المستوجب بعنوان الأرباح الموزعة
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 5 أكتوبر 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن حريفتكم شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة مصدرة كليا وغير مقيمة على معنى قانون الصرف وأن الشريك الوحيد فيها شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية. كما بينتم أنه قرر توزيع الأرباح التي حققتها الشركة خلال سنتي 2014 و2015.

و على هذا الأساس طلبتم معرفة:

- هل يستوجب على الشركة موضوع مكتوبكم القيام بالخصم من المورد بنسبة 5% على حصص الأسهم الموزعة،
- في صورة الإيجاب، هل يتعين عليها القيام بالخصم من المورد المذكور عند تحويل حصص الأسهم أو في تاريخ صدور قرار التوزيع من قبل الجلسة العامة العادية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، تخضع الأرباح الموزعة ابتداء من غرة جانفي 2015 إلى الأشخاص الطبيعيين سواء كانوا مقيمين بتونس أو غير مقيمين بها للخصم من المورد التحرري بنسبة 5% وذلك مع مراعاة أحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي التي أبرمتها تونس مع البلدان الأخرى.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة وطبقا لأحكام اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 23 جويلية 1990، يتعين على الشركة موضوع مكتوبكم القيام بالخصم من المورد بنسبة 5% على حصص الأسهم الراجعة إلى الشريك ذي الجنسية الجزائرية وذلك عند تحويل المبالغ لفائدته.

مع العلم أنه إذا تعلق الأمر بتوزيع أرباح من الأموال الذاتية التي تتضمنها موازنة الشركة الموزعة في تاريخ 31 ديسمبر 2013، فإن هذه الأرباح لا تخضع للخصم وذلك شريطة تضمين الأموال الذاتية المذكورة بقائمة الإيضاحات حول القوائم المالية المودعة بعنوان سنة 2013.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام
عن ورثة المالية وتفويض منها
للدكتور
رئيس المجلس
السيد: سهام بوشديري نهمية